



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الثلاثاء ٣١ أغسطس ٢٠١٠ - السنة السابعة عشرة - العدد (٤٤٢١)

محتويات العدد

* مرحلة جديدة في العراق

* المفاوضات المباشرة.. عقبات قبل الانطلاق

* دولة الإمارات.. نقلة نوعية لأداء «المجلس الوطني الاتحادي»

* هل يقدر أبو مازن على تمرير أي اتفاق للسلام داخلياً؟

* تحذيرات من تقاعس الغرب تجاه «النووي» الإيراني

* كوريا الجنوبية: عقوبات جديدة ضد إيران قريباً

* قائد الجيش الباكستاني يزور السعودية





مرحلة جديدة في العراق

يدخل العراق اليوم مرحلة جديدة، حيث تنتهي رسمياً المهمات القتالية للقوات الأمريكية في التاريخ المقرر لها وفقاً للاتفاق الأمني العراقي-الأمريكي الذي وقّع في عام ٢٠٠٨، وهو الحادي والثلاثون من أغسطس ٢٠١٠، ومن ثم تم تخفيض الوجود العسكري الأمريكي هناك إلى خمسين ألفاً استعداداً للانسحاب الكامل في الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠١١. لقد أكد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أحد أهم ملامح هذه المرحلة الجديدة على الساحة العراقية بقوله إن العراق يستطيع أن يرسم مساره بنفسه خلال الفترة المقبلة، وهذا يشير إلى المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق القادة العراقيين بمختلف توجهاتهم في قيادة البلاد ومواجهة التحديات التي تعترضها على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. الزعماء العراقيون أمام منعطف تاريخي مهم لأنه أصبح عليهم دون غيرهم السير بسفينة العراق إلى بر الأمان وبناء مؤسساته والعلاقات بين طوائفه وأعراقه على أسس صحيحة، إلا أن المفارقة الخطرة هي أن انتهاء المهمات القتالية للقوات الأمريكية يأتي في الوقت الذي ما زالت فيه القوى العراقية الفائزة في الانتخابات النيابية في مارس الماضي عاجزة عن التوصل إلى حلّ بشأن تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، ما يترك البلاد في مواجهة حالة من الفراغ السياسي بما ينطوي عليه من أبعاد على درجة كبيرة من الخطورة، حيث يمكن أن يؤدي إلى إصابة البلاد بحالة من الشلل وإدخالها في منزلق خطر من الفوضى والاضطراب.

من الضروري أن تكون الخطوة الأمريكية حافزاً للزعامات العراقية المختلفة للعمل على إثبات جدارتها بقيادة البلاد وأهليتها للثقة التي وضعها العراقيون فيها في الانتخابات الأخيرة وأن العراق قادر على أن يمضي قدماً اعتماداً على قدراته الذاتية وتعاون أبنائه وتضامنهم بمختلف انتماءاتهم. هناك الكثير من التحديات الصعبة التي على العراقيين معالجتها من خلال توافق وطني عام ينهي الخلاف والشقاق في ما بينهم، في مقدمة هذه التحديات يأتي التحدي الأمني الذي يمثله تنظيم «القاعدة»، الذي تشير المؤشرات كلها إلى أنه سوف يسعى خلال الفترة المقبلة إلى إثبات عدم قدرة الحكومة العراقية على ضمان الأمن في البلاد، وكشفت التفجيرات الأخيرة عن هذا الأمر بوضوح، وإضافة إلى التحدي الأمني هناك الخوف من أن أي توترات طائفية أو عرقية يمكن أن تقود إلى مواجهات دموية إذا لم تتمّ تسوية الخلافات والقضايا العالقة التي تقف وراءها، كما يبرز بقوة التحدي التنموي المتمثل في استثمار إمكانات العراق وقدراته وثرواته في الانتقال به إلى مرحلة جديدة من التنمية التي تعود بالخير على أبنائه كلهم من دون استثناء، والتحدّي السياسي-الاجتماعي المتمثل في العمل على بناء قاعدة صلبة للمواطنة العراقية التي تنصهر فيها الطوائف والمذاهب والأعراق كلها ويصبح الانتماء إلى العراق في ظلّها مقدّماً على أي انتماءات أخرى.

هناك خلافات عديدة بين القوى العراقية، إلا أن حجم التحديات التي يواجهها العراق في ظل المرحلة الجديدة من تاريخه التي يدخلها اليوم، يحتم على الجميع إدارة هذه الخلافات ضمن إطار وطني يجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على "الإنترنت"

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

المفاوضات المباشرة.. عقبات قبل الانطلاق

بينما تستعد العاصمة الأمريكية واشنطن لاستضافة المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الثاني من شهر سبتمبر المقبل، تبرز على السطح العديد من العقبات التي تعترض طريق هذه المفاوضات وتؤكد أنها لن تكون سهلة وأن تعرضها لمصير سابقاتها ليس مستبعداً. ففي الوقت الذي يطالب فيه الجانب الفلسطيني بوقف البناء الاستيطاني وعدم استئنافه بعد قرار تجميده الذي ينتهي في السادس والعشرين من سبتمبر المقبل ويؤكد أن على إسرائيل أن تختار بين السلام أو الاستيطان وأنه لا يمكن المضي قدماً في مفاوضات سلام في ظل النشاط الاستيطاني، فإن الجانب الإسرائيلي يصرّ على عدم الاستجابة للمطلب الفلسطيني، وفي هذا السياق قال نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، سلفان شالوم، مؤخراً، إن مطالب الفلسطينيين بشأن تمديد قرار تجميد البناء الاستيطاني قبل بدء المحادثات المباشرة أمر غير مقبول. الخطر في الأمر أن حكومة نتنياهو تتذرع بتأييد وزراء فيها لعمليات الاستيطان والخوف من انهيارها إذا ما تم تجديد قرار التجميد من أجل مواجهة الضغوط الفلسطينية في هذا الأمر.

إضافة إلى عمليات الاستيطان، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وضع شروطاً عدة قال إنها أساسية من أجل التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، تنطوي على تجاهل لمطالب فلسطينية رئيسية، وفي مقدمة هذه الشروط شرطان على درجة كبيرة من الخطورة: الأول هو اعتراف الجانب الفلسطيني بيهودية الدولة العبرية، وهذا يعني تنازلهم عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذي تقرره المواثيق والقرارات الدولية، الشرط الثاني هو التوصل إلى ترتيبات أمنية «مُرضية» لإسرائيل، وعلى الرغم من عدم الإشارة إلى طبيعة هذه الترتيبات فإن نتنياهو كشف عن ملامحها من خلال تأكيده أن هذه الترتيبات هدفها ألا يحدث في الضفة الغربية ما حدث في لبنان وغزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، في إشارة إلى استهداف إسرائيل بالصواريخ، وهذا يدعم ما أشارت إليه بعض الصحف الإسرائيلية من أن نتنياهو سوف يطالب بدولة فلسطينية منزوعة السلاح حتى لا تهدد أمن إسرائيل.

هذا الوضع يضع الإدارة الأمريكية، راعية المفاوضات ومستضيفتها، في موقف صعب، لأن عليها أن توفق بين مواقف متعارضة بشكل كبير، كما تستضيف المفاوضات في الوقت الذي يواجه فيه كل من الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي ضغوطاً داخلية قوية. حيث تعرض أبو مازن لانتقادات على الساحة الفلسطينية وخارجها جرأء موافقته على المفاوضات المباشرة من دون ضمانات أو مرجعيات واضحة، أما نتنياهو فإنه يواجه بضغط قوي من قبل بعض وزرائه الذين لا يريدون وقف البناء الاستيطاني ولا يعطون عملية السلام أهمية في أولوياتهم السياسية.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٣ ((() الإمارات اليوم
- ٤ نقلة نوعية لأداء «الوطني الاتحادي»
- ٣ ((() تقارير وتحليلات
- ٥ المحللون يحذرون من تقاعس الغرب في التعامل مع «النووي» الإيراني
- ٦ في ضوء الخلافات القائمة.. هل يقدر أبو مازن على تمرير أي اتفاق محتمل للسلام داخلياً؟
- ٦ إنديك: مفاوضات السلام في واشنطن تختلف عن الجولات التفاوضية السابقة
- ٧ محادثات السلام في الشرق الأوسط.. جدول زمني قصير وعقبات صعبة
- ٨ ((() * أخبار الساعة حول العالم
- ٩ عمان
- ٩ ملك الأردن يؤكد ضرورة التعامل بجديّة مع مفاوضات السلام ... كابل
- ٩ حروب التصريحات تحتدم في أفغانستان
- ٩ إسلام آباد
- ١٠ قائد الجيش الباكستاني يزور السعودية
- ١٠ انتقادات رسمية لأداء منظمات الإغاثة الغربية
- ١٠ سينيول
- ١١ كوريا الجنوبية تعلن قريباً عقوبات جديدة ضد إيران
- ١١ موسكو
- ١١ بوتين يمدّن القطع الروسي من أنبوب نفط للصين
- ١١ طوكيو
- ١٢ الحكومة اليابانية تواجه واقعا صعبا
- ١٢ روما
- ١٢ التجارة تصدّر أجندة زيارة القذافي لإيطاليا
- ١٢ تل أبيب
- ١٣ أوباما يمدّن المفاوضات المباشرة مساء غد
- ١٣ نتنياهو يشدّد على ثلاثة مبادئ قبل محادثات واشنطن
- ١٤ ((() * متابعات اقتصادية
- ((() * متابعات إعلامية:
- ١٥ المفاوضات المباشرة الفلسطينية-الإسرائيلية في واشنطن





أهم الأحداث

تمنى لسموه موفور الصحة والعافية

رئيس الدولة يتلقى اتصالاً هاتفياً من الرئيس التونسي



تلقى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- اتصالاً هاتفياً أمس من الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. وتمنى الرئيس التونسي خلال الاتصال لصاحب السمو رئيس الدولة موفور الصحة والعافية، ولشعب دولة الإمارات المزيد من التقدم والرخاء تحت قيادة سموه. وكان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- قد تلقى مزيداً من برقيات التهنئة والاتصالات الهاتفية من قادة دول شقيقة وصديقة متمنين لصاحب السمو الشيخ خليفة ابن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- موفور الصحة والعافية ولشعب دولة الإمارات العربية المتحدة المزيد من التقدم والازدهار في ظل قيادة سموه الحكيمة.

خلال استقبال سموه ضيوف رئيس الدولة

محمد بن زايد: واجب علماء الدين توعية الناس بمبادئ الإسلام السمحة



دعا الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، علماء الدين إلى إرشاد الناس، وتوعيتهم بمبادئ الإسلام السمحة، ودحض كل ما ينسب إلى الدين من أشكال مغلوطة، وحشهم على تنوير الشباب المسلم بقيم الإسلام الصحيح وتعاليمه. جاء ذلك خلال استقبال سموه أصحاب الفضيلة العلماء ضيوف صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- المشاركين في إحياء ليالي الشهر الفضيل. بحضور سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل حاكم أبوظبي في المنطقة الغربية، والفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية. وتمنى سموه للضيوف طيب الإقامة في بلدهم الثاني دولة الإمارات، شاكرًا لهم جهودهم الطيبة المباركة.



نتنياهو ومصر على موقفه بشأن الاستيطان

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أنه لم يعد الولايات المتحدة بمواصلة التجميد الجزئي للاستيطان في الضفة الغربية، وذلك عشية استئناف المفاوضات المباشرة مع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الذي حمل إسرائيل مسؤولية فشلها إذا استؤنف البناء في المستوطنات اليهودية. ونقل مسؤول إسرائيلي، أمس الإثنين عن نتنياهو تأكيد، الأحد، في أثناء اجتماع وزراء حزب «الليكود»، أنه «لم نقدم أي مقترح للأمريكيين بشأن تمديد التجميد، ولم تتخذ الحكومة أي قرار جديد حول هذه المسألة».

بايدن في زيارة سادسة للعراق

وصل نائب الرئيس الأمريكي، جو بايدن، أمس، إلى بغداد عشية الانتهاء الرسمي للمهمة القتالية للجيش الأمريكي في العراق. وقال البيت الأبيض في بيان إن الزيارة ترمي إلى تعزيز التزام الولايات المتحدة تجاه العراق على المدى الطويل. وأعلن أن بايدن سيشارك في حفل بمناسبة تغيير قيادة القوات الأمريكية ومهمتها في العراق، وسيلتقي كبار المسؤولين العراقيين ليناشدهم إنهاء مفاوضاتهم بغية تشكيل الحكومة. وسيسلم قائد القوات الأمريكية في العراق، الجنرال راي أوديرنو، مهامه إلى الجنرال ليو أوستن. وأوضح البيت الأبيض أن زيارة بايدن هي السادسة إلى العراق منذ يناير ٢٠٠٩.





نقطة نوعية لأداء «الوطني الاتحادي»

الإسكان وكيفية التغلب عليها، إلى غيرها من القضايا الجماهيرية التي تهم المجتمع، والكثير من المقترحات التي أعلنت الحكومة أنها ستأخذها في الاعتبار لدى وضع سياساتها العامة.

مشروع «البرلمان الإلكتروني»، وبما يتيح من معلومات وبيانات منظمة، وبما يوفره من نظم إلكترونية تسهل البحث والرجوع إلى المراسلات المؤرشفة عند الحاجة إليها، وتحديدًا في البحوث البرلمانية وأعمال اللجان والجلسات، سيدعم، بلا شك، الأدوار التي يقوم بها أعضاء المجلس، خاصة لجهة تفاعلهم بشكل إيجابي ومتواصل مع القضايا الرئيسية التي تهم الدولة والمجتمع، لأنه سيتيح لهم الاطلاع على البيانات والمعلومات كافة اللازمة لمتابعة مهام عملهم واجتماعاتهم اليومية على مدار الساعة، كما أن هذا المشروع سيمكن الأعضاء من التواصل مع البيانات في أثناء انعقاد الجلسات، وهو الأمر الذي سيكون له الأثر الكبير ليس في إثراء مناقشات الأعضاء ومدخلاتهم فحسب، وإنما في الأداء البرلماني بوجه عام أيضاً، لأن اطلاع الأعضاء على البيانات والمعلومات الخاصة بالقضايا التي يناقشونها من شأنه الخروج بنتائج إيجابية، وبصفة خاصة في ما يتعلق بشكل القوانين والتشريعات ومضمونها التي قد يقرها المجلس مستقبلاً. بالإضافة إلى ما سبق فإن «البرلمان الإلكتروني» من شأنه توطيد العلاقة بين المواطنين ومثليهم، وتعرّف مطالبهم ومن ثم التعبير عنها داخل مناقشات المجلس.

مشروع «البرلمان الإلكتروني» الذي تمّ تدشينه مؤخراً بهدف تنظيم العمل الداخلي لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي وموظفي الأمانة العامة، يمثل نقلة نوعية في أداء المجلس، ويشير بوضوح إلى طبيعة التطور الحادث في دوره وما تشهده الحياة البرلمانية في الدولة من تطور إيجابي لمصلحة قضايا المجتمع.

أهمية المشروع الجديد لا تكمن في أنه يعدّ الأول الذي سيتم تطبيقه على مستوى البرلمانات العربية فحسب، وإنما في طبيعة المزايا والتسهيلات التي سيتيحها أيضاً، التي ستوظف في الأساس في تطوير عمل المجلس وسير اجتماعات اللجان والجلسات، حيث يحتوي المشروع على جميع الأسئلة الموجهة من الأعضاء إلى الوزارات المختلفة، والجدول العام لاجتماعات اللجان والجلسات، والموضوعات التي ستتم مناقشتها، والتشريعات والمشاركات البرلمانية. وهذا الجانب، لا شك، من شأنه تعزيز التعاون بين الحكومة والمجلس، وتمكين الأخير ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للحكومة، لأن اطلاع الوزارات المختلفة على القضايا التي تتم مناقشتها من جانب أعضاء المجلس، سيكون له أثره الإيجابي لدى وضع السياسات والاستراتيجيات التي تتناول هذه القضايا من جانب هذه الوزارات، وليس أدلّ على ذلك من أن المجلس في دورته الأخيرة وضع مجموعة من المقترحات المهمة بشأن التعليم وسبل تطويره في مراحل مختلفة وبما يخدم خطط التنمية في الدولة، والمشكلات التي تواجه قطاع

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

أسعار العملات		أسعار النفط الخام والغاز		مؤشرات الأسهم العالمية	
دولار/ين	↑ ٨٥.٤٣٥	غاز طبيعي سنت/م مكعب	↑ ٠.٣٧	نيكاي	↓ ٢.٠٦
إسترليني/دولار	↓ ١.٥٥٣	مزيج برنت دولار/برميل	↓ ٠.٧٧	داو جونز	↓ ١.٤
يورو/دولار	↑ ١.٢٧٤٤			ناسداك	↓ ١.٦

المؤشرات العامة		سوق دبي المالي	
المؤشر العام	↓ ٠.٣٧%	المؤشر العام	↓ ٠.٣٨%
الشركات المرتفعة	(٦) شركات	الشركات المرتفعة	(٣) شركات
الشركات المنخفضة	(١٦) شركة	الشركات المنخفضة	(١٤) شركة
الشركات الثابتة	(٨) شركات	الشركات الثابتة	(٦) شركات



ثمة مخاوف من السياسة التي يتبعها الغرب في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني. فبرغم تأكده من فشل مساعيه الدبلوماسية فإنه لا يزال باقياً على إرضاء النظام الإيراني، متجاهلاً حقيقة مهمة، هي أن امتلاك طهران القنبلة النووية يعتبر، بنظر المحللين، كارثة حقيقية للإيرانيين وبقية دول العالم على السواء.

وأضاف المحللون أن إيران حققت هدفاً آخر في لعبة الشطرنج التي تمارس مع الغرب لتمرير مشروعها النووي. فهي قادرة على توصيل رسالة إلى الولايات المتحدة بأنه إذا قررت واشنطن قصف أي من منشآتها النووية الأخرى، (مثل «ناتنز» أو «أصفهان»)، فستقوم طهران باستخدام الوقود المستنفد لمفاعل «بوشهر» في إنتاج القنبلة النووية. كما أن إيران تواصل تخصيص اليورانيوم إلى مستوى ٢٠٪ باستخدام صناديق طرد مركزي أسرع إنتاجاً في مفاعل «ناتنز». وبمجرد دخول مفاعل «أصفهان» مرحلة التشغيل القصوى فسيكون قادراً على إنتاج البلوتونيوم بما يكفي لإنتاج قنبلتين نوويتين سنوياً. وفي كلتا الحالتين ستكون المؤسسة الدينية الحاكمة قد اقتربت خطوة أخرى من وضع الغرب في زاوية صعبة وتحقيق حلمها النووي.

كل هذا يحدث بينما يواصل «الحرس الثوري» قطع أشواط أكبر على طريق إنتاج الصواريخ. تقديرات الخبراء الحالية تشير إلى أن إيران لديها أكبر ترسانة من الصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط، حيث يصل عدد الصواريخ إلى ١٠٠٠ صاروخ تغطي مدى يتراوح بين ٩٠ و ١٢٠٠ ميل، وقادرة على الوصول إلى أي منطقة في الشرق الأوسط وفي إسرائيل وبعض أجزاء من أوروبا. ويعمل «الحرس الثوري»، بمساعدة كوريا الشمالية، على إنتاج صواريخ باليستية عابرة للقارات تغطي مناطق العالم كافة. ويستخدم «الحرس» مشروع الفضائي لإخفاء نيّاته الحقيقية.

وحذّر المحللون من تردد الغرب الطويل في تقليص الطموحات النووية الإيرانية، وذلك في محاولة لإرضاء الملالي. ومن المؤسف أن الغرب أدار ظهره للشعب الإيراني، حتى بعد أن تأكد من فشل مساعيه الدبلوماسية. كما يعيب المحللون على الغرب السقوط في فخّ التخمينات في ما يتعلّق بموعد حصول إيران على القنبلة.

يرى محللون إيرانيون أن بلادهم نجحت في فتح جبهة ثانية لمشروعها القومي لإنتاج القنبلة النووية، حيث أصبح مفاعل «بوشهر» (الذي يحتوي على البلوتونيوم) هدفاً يصعب الاقتراب منه خوفاً من وقوع كارثة بيئية في حال تعرّضه لضربة جوية.

وذكر المحللون في مقال نشرته صحيفة «واشنطن تايمز» (٢٧ أغسطس الجاري) أن المفاعل قادر، بمجرد دخوله مرحلة التشغيل بطاقته القصوى، على إنتاج أكثر من ٦٦١ رطلاً من البلوتونيوم المستخدم في إنتاج الأسلحة بما يكفي لصنع ٦٠ قنبلة خلال عام أو عامين من بداية تشغيله. وبرغم خضوع المفاعل لتفتيش «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» ورقابتها فإن تلك الرقابة لا تتمّ من خلال زيارات ميدانية، بل عن طريق تفريغ محتويات أشربة كاميرات التصوير المثبتة في الموقع كل ٩٠ يوماً، ما يعطي الملالي وقتاً كافياً لتحويل الوقود إلى قنابل نووية باستخدام طرق التجهيز «السريعة والقذرة» التي كشف عنها الباحثون في مختبر «أوك ريدج» الوطني في السبعينيات من القرن الماضي. ويؤكد الخبراء أن عملية فصل البلوتونيوم عن الوقود المستنفد تستخدم تقنية سهلة وبسيطة للغاية ولا تختلف كثيراً عن التقنية المستخدمة في إنتاج منتجات الألبان أو صبّ الخرسانة المسلحة. وأضاف المحللون أن النظام الإيراني قرر إنتاج السلاح النووي وتزويد «الحرس الثوري» بالقنبلة النووية قبل أن ينتبه العالم إلى خطورة الموقف أو تداركه في الوقت المناسب. وبمجرد تحقق هذا الإنجاز ستصبح خيارات قادة العالم في التعامل مع الموقف خيارات محدودة أكثر مما هي اليوم، ما يعني أن أي مواجهة عسكرية ستكون أكثر فظاعة ودموية، سواء للإيرانيين الذين ناضلوا على مدار ثلاثة عقود متواصلة للتحرّر من سيطرة الملالي، أو لبقية دول العالم التي ستصبح ساعتها رهينة لنظام إجرامي.



في ضوء الخلافات القائمة.. هل يقدر أبو مازن على تمرير أي اتفاق محتمل للسلام داخلياً؟

برغم مظلة الدعم العربي والدولي التي تحيط برئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس أبو مازن، وهو يدخل المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، فإن فرص نجاحه في تمرير أي اتفاق محتمل للسلام داخلياً تبدو صعبة.

إسرائيل أعلنت أنها ستدخل هذه المفاوضات دون التزام أي شروط مسبقة، ليس هذا وحسب بل حدد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ثلاثة مبادئ يعتبرها أساسية للتوصل إلى اتفاق سلام، هي: ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل على أنها «دولة الشعب اليهودي، وأن يضع الاتفاق المنشود حداً نهائياً للنزاع في الشرق الأوسط، وضرورة التوصل إلى ترتيبات أمنية تكون مرضية لإسرائيل». وكان نتنياهو شدد خلال الاجتماع الأسبوعي للحكومة يوم الأحد الماضي على أن إسرائيل لن توافق على أي تسوية بشأن هذه النقاط الثلاث، من دون أن يجعل من موافقة الفلسطينيين عليها شرطاً للعودة إلى المفاوضات المباشرة.

الواضح في ضوء ما سبق، أن فرص التوصل إلى اتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي خلال عام، كما تخطط الإدارة الأمريكية، تبدو صعبة، لأن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس أبو مازن، لن يقبل أي اتفاق لا يلبي المصالح العليا الفلسطينية، التي تتوافق عليها القوى الفلسطينية المختلفة، كما حددها بيان «اللجنة الرباعية». وحتى إذا ما ضغطت الإدارة الأمريكية على الطرفين من أجل قبول اتفاق إطاري مبدئي، فسيكون من الصعب على أبو مازن تمريره داخلياً، لأن الكثير من القوى والأحزاب السياسية وفي مقدمتها حركة «حماس» و«الجهاد الإسلامي» ترفض هذه المفاوضات المباشرة من الأساس، بل أكثر من ذلك فإن حركة «حماس» دعت مؤخراً إلى ثورة ضد هذه المفاوضات، واعتبر رئيس الحكومة المقالة في قطاع غزة، إسماعيل هنية، أنه «لا غطاء وطنياً أو شعبياً أو فلسطينياً للمفاوضات بكل أشكالها، سواء المباشرة أو غير المباشرة، ولا تفويض لأي مفاوض يريد أن يتخلى عن القدس وحق العودة والحقوق والثوابت الوطنية».

من المقرر أن تنطلق مفاوضات السلام المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد غد الخميس الذي يوافق الثاني من سبتمبر، برعاية أمريكية، ويأمل الطرفان أن تسفر هذه المفاوضات عن التوصل إلى اتفاق خلال عام ينهي النزاع بين الجانبين، وتضغط إدارة أوباما من أجل تحقيق هذا الهدف الذي، لا شك، سيشكل إنجازاً لها على صعيد سياستها الخارجية، وتحديدًا في ما يتعلق بقضية مركزية ومهمة كسلام الشرق الأوسط. الواقع الراهن، الذي تكشفه مواقف الطرفين قبل يومين من بدء هذه المفاوضات يشير إلى كمّ الصعوبات التي تنتظر هذه المفاوضات، خاصة في ظل اختلاف رؤيتيهما لطبيعة هذه المفاوضات والهدف منها، فالسلطة الفلسطينية حذرت من أن أي استئناف للبناء الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية بعد انتهاء وقف جزئي لمدة عشرة أشهر في ٢٦ سبتمبر المقبل سيضع نهاية للمحادثات المباشرة، جاء هذا على لسان محمود عباس أبو مازن، رئيس السلطة، الذي قال «إنه لن يقبل الانجرار حول موضوعات هامشية»، وحمل تل أبيب مسؤولية فشل هذه المفاوضات إن أصرت على الاستيطان، وأكد تمسكه ببيان «اللجنة الرباعية الدولية» بكل ما احتواه من عناصر وقواعد و ضمانات باعتباره المرجعية الرئيسية لدخول هذه المفاوضات. والمعروف أن هذا البيان ينطلق من مبادئ عدة رئيسية تتوافق مع مطالب الفلسطينيين، سواء لجهة إنهاء الاحتلال الذي وقع عام ١٩٦٧، وبما يشمل القدس الشرقية، أو لجهة عدم الاعتراف بالضم الإسرائيلي لها وأي إجراءات تستهدف تغيير طابعها ومعالمها، وضرورة قيام دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة، أو لجهة رفض الاستيطان ووقفه التام في القدس وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك ما يسمّى «النمو الطبيعي» المزعوم. على الجانب المقابل فإن





أربعة أسباب للتفاؤل بإمكانية حدوث اختراق في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إنديك: مفاوضات السلام في واشنطن تختلف عن الجولات التفاوضية السابقة

برغم أجواء الحذر والتشاؤم التي تغلف آراء معظم المراقبين حول فرص نجاح جولة المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية المقبلة في واشنطن، فإن مارتن إنديك يبدي تفاؤلاً ويرى أن الأجواء مهيأة أكثر من أي وقت مضى لتحقيق اختراق نوعي، والأمر في رأيه يتوقف على جدية أبو مازن ونتنياهو وإرادتهما.

إقامة ١٦٠٠ وحدة سكنية إضافية في أثناء زيارته إسرائيل.
ثالثاً، دعم الرأي العام على كلا الجانبين لحل الدولتين مثل غالبية العرب، حيث أنهكت قوى شعوب الشرق الأوسط من هذا الصراع. ويرى التقرير أن الرأي العام سيدعم أي اتفاق. هذا وسيواجه نتنياهو معارضة شرسة من «حزب الليكود»، إلا أنه بإمكانه الاتكالي على اليسار والوسط الإسرائيلي لضمان غالبية «الكنيست».

رابعاً، لا يوجد الكثير للتفاوض عليه، حيث ركزت المفاوضات السابقة منذ توقيع اتفاقات «أوسلو» على القضايا الحاسمة مثل الاتفاق على الترتيبات الأمنية في «كامب ديفيد» عام ٢٠٠٠ قبل انهيار المحادثات. هذا ويتطلب القضاء على تزايد تهديد هجمات الصواريخ اتفاق الطرفين على السيطرة الصارمة على الحدود ووجود فريق ثالث من القوات في وادي الأردن. ويشير التقرير إلى أنه إذا كان القادة مخلصين في نياتهم للاتفاق، فإن ماطلة المفاوضات ستضعفهم سياسياً وتقدم الوقت الكافي لخصومهم كي يحشدوا. وباختصار، وبحسب ما يرى إنديك، فإن البيئة المحيطة بالمفاوضات الآن مناسبة لصنع السلام أكثر من أي وقت مضى في العقد الماضي، حيث يعتمد السلام الآن على قوة إرادة القادة. فهل الرئيس محمود عباس لديه الشجاعة للدفاع عن التنازلات الضرورية لشعبه؟ وهل رئيس الوزراء، نتنياهو، لديه التصميم على الانسحاب من ٩٥٪ من الضفة الغربية وقبول القدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين؟

أعد مارتن إنديك تقريراً نشرته صحيفه «نيويورك تايمز» تحت عنوان «للمرة الأولى، الأمل في الشرق الأوسط»، أوضح فيه أن المعلقين يستبعدون نجاح الرئيس أوباما في التوصل إلى اتفاق سلام بعد نجاحه أخيراً في إعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة التفاوض. ويشير التقرير إلى أربعة عوامل للتفريق بين المحادثات المباشرة المقررة إقامتها في الثاني من سبتمبر المقبل في واشنطن والمحاولات السابقة، وهي العوامل التي تدعو إلى التفاؤل. ثم يسرد التقرير هذه العوامل، ومنها:

أولاً، تراجع العنف في المنطقة بصورة ملحوظة، حيث كانت أعمال العنف ضد إسرائيل في التسعينيات من القرن الماضي تقوّض قدرة قادتها على تبرير التنازلات الملموسة، إذ اعتقد الإسرائيليون أن القائد الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، يلعب لعبة مزدوجة من خلال إدارة مفاوضات السلام من جهة والسماح لتنظيمات بالعنف والعمل في المناطق التي يسيطر عليها من جهة أخرى. أما اليوم فتقوم السلطة الفلسطينية بإدارة الضفة الغربية لمنع الهجمات على الإسرائيليين وإثبات كونهم شركاء يمكن الاعتماد عليهم، وهو ما تقوم به «حماس» في غزة. وهو ما أدى، مصحوباً بالإجراءات الأمنية الإسرائيلية المشددة، إلى هبوط عدد القتلى المدنيين الإسرائيليين من ٤٥٢ إبان الانتفاضة إلى ٦ فقط العام الماضي واثنين هذا العام.

ثانياً، تباطؤ النشاط الاستيطاني بصورة واضحة، حيث لم ينقل «المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء» أي عملية بناء في الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام نظراً إلى تجميد المستوطنات لمدة عشرة أشهر. كما لا يوجد أي مشروع في القدس الشرقية منذ الضجة التي أثّرت في مارس الماضي عندما دان نائب الرئيس الأمريكي، جو بايدن،





محادثات السلام في الشرق الأوسط.. جدول زمني قصير وعقبات صعبة

تبدأ محادثات بين إسرائيل والفلسطينيين برعاية أمريكية، بعد غدٍ، بهدف التوصل إلى اتفاق سلام بوتيرة أسرع خلال عام واحد، وهو جدول زمني طموح قد لا يتحقق في الظروف الحالية. بحسب ما يرى محللون.

وتمثل المفاوضات أعمق مشاركة حتى الآن لأوباما في قضية وعد بالتصدي لها باكراً خلال ولايته، ولكن دوره في هذه النقطة غير محدد. وفي معرض السؤال عن مدى الوقت الذي كرّسه أوباما لدور الوساطة، قال مسؤولون إن ذلك يعتمد على ما تعتبره إدارته ضرورياً في أي نقطة معينة. ويولي أوباما اهتماماً بوحدة من أطول الأزمات الحالية في العالم في وقت تهبط فيه شعبيته بين الناخبين الأمريكيين. وأفاد مسح أجراه معهد «إي بي جي-إف كيه» بأن الأمريكيين منقسمون بالتساوي، حيث يوافق ٥٠٪ على أداء أوباما لمهامه بينما يعارضه ٤٩٪. وبذل ميتشل الكثير من الجهد التمهيدي لاستئناف المفاوضات. وقال للصحفيين لدى

إعلان عقد جولة جديدة من المحادثات إن الولايات المتحدة «ستكون مشاركاً نشيطاً وداعماً» وتدعم الحلفاء حول العالم. ويتوقع أن تسير المحادثات ببطء في مرحلتها الأولى على الأقل بسبب خطورة القضايا التي تتناولها، وطلب الفلسطينيين إقامة دولة وإصرار إسرائيل



على عدم تقسيم القدس. وقال مسؤولون أمريكيون إن وضع جدول زمني للمحادثات لمدة عام واحد ليس موعداً نهائياً ولكن يوفر نظاماً مفيداً. ولا يوجد حافز لدى الجانبين في التمسك بالجدول المقرر خاصة إذا كان القادة يعتقدون أنه بإمكانهم استخدام تأييد البيت الأبيض للحصول على مزيد من التنازلات من الجانب الآخر. وواجه الرئيس جيمي كارتر انهياراً وشيكاً في مفاوضات «كامب ديفيد» عام ١٩٧٨ واضطر إلى السفر للمنطقة لدفع طرفي الصراع إلى توقيع المعاهدة عام ١٩٧٩. ومن شأن نجاح هذه المفاوضات أن يضيف على أوباما هالة كتلك التي حصل عليها كارتر في عام ١٩٧٩ عندما وقّعت إسرائيل ومصر معاهدة السلام.

يرى محللون أن أولى العقبات الصعبة التي تواجه المحادثات الفلسطينية-الإسرائيلية التي تنطلق الخميس المقبل في واشنطن برعاية أمريكية وحضور أردني-مصري، تكمن في المستوطنات الإسرائيلية، حيث من المقرر أن ينتهي تجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية ومدته عشرة أشهر بنهاية سبتمبر المقبل، وهناك انقسام داخل الحكومة الإسرائيلية بشأن تمديده أم لا.

تشكل الضفة الغربية الجزء الأكبر من مناطق الدولة الفلسطينية المستقلة، بينما سيتم رسم الحدود بالضبط على طاولة مفاوضات السلام، ومن شأن تمديد البناء اليهودي أن يعقد أكثر مسألة ترسيم هذه الحدود.

تسيطر حركة «حماس» على قطاع غزة، الذي من المفترض أن يكون جزءاً من الدولة الفلسطينية محلّ التفاوض. ولا توجد أمام رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ولا الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، مساحة كافية للتحرك أو المناورة السياسية على الساحة الداخلية.

وستكون المحادثات المباشرة بين نتنياهو وعباس الأولى لكلا الجانبين منذ ما يقرب من عامين، منذ فشل المحادثات التي جرت في ظل سلف نتنياهو وفي الأيام الأخيرة من حكم إدارة الرئيس السابق، جورج بوش.

ويقول مساعدو أوباما إنهم يدركون أن توقيت المحادثات الأخيرة لم يكن مثالياً ولكن المخاطر المرتقبة تتزايد. ويمثل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني مصدراً دائماً للشكوى والاضطراب في العالم الإسلامي. وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، والجنرال ديفيد بيتريوس إن الأزمة تمثل عامل إحباط لأهداف أمريكية أخرى حول العالم وتغذي التطرف.





كابول

حروب التصريحات تُخدم في أفغانستان

ينتاب حركة «طالبان» الأفغانية شعور بالغضب بسبب تصريحات الجنرال بيتريوس بأنه يحرز تقدماً. ووصل الغضب إلى مستوى تريد معه الحركة عقد مؤتمر صحفي لم يسبق له مثيل للتحديث عن هذا الأمر. وقالت حركة «طالبان» إنها تريد دعوة وسائل الإعلام الدولية المتمركزة في أفغانستان لمناقشة تأكيدات الجنرال ديفيد بيتريوس، قائد القوات الأمريكية و«حلف شمال الأطلسي» في أفغانستان. ووصل العنف في أفغانستان إلى أسوأ مستوى له منذ أن أطاحت قوات أفغانية تدعمها الولايات المتحدة حركة «طالبان» من السلطة في نهاية عام ٢٠٠١، حيث يكتف

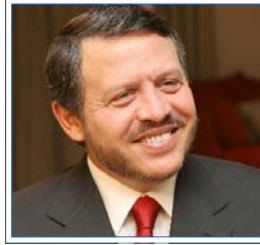


الجانبان هجماتهما، ما يؤدي إلى وقوع خسائر جسيمة في صفوف المسلحين، وارتفاع أعداد قتلى الجنود الأجانب. لكن الجانبين كُثِّفا في الشهور الأخيرة حرب الدعاية، وأغرقا

منافذ وسائل الإعلام الدولية والأفغانية بالبيانات الإعلامية. ووصفت «طالبان»، التي حظرت التلفزيون خلال حكمها أفغانستان من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١، التصريحات، التي أدلى بها بيتريوس في الآونة الأخيرة لتلفزيون «إن بي سي» و«هيئة الإذاعة البريطانية» عن إحراز بعض التقدم، بأنها «عمل مضلل ودعاية منظمة». ودعت «طالبان»، في البيان الذي أرسلته إلى وسائل الإعلام بالبريد الإلكتروني إلى عقد مؤتمر صحفي حتى تكشف «الحقيقة» للعالم. وقال البيان «تقترح الإمارة الإسلامية عقد مؤتمر صحفي لمراسلي وسائل الإعلام العالمية في أفغانستان في محاولة لجعل العالم على دراية بالحقائق والأرقام». وقال البيان الذي كتب بلغة البشتو والإنجليزية إن «هذا المؤتمر يهدف إلى تقصي الأوضاع بشكل شامل، وإجراء تقييم للظروف الراهنة خاصة في تلك المناطق التي ادعى بيتريوس إحراز تقدم فيها». وقال بيتريوس إن القوة الدافعة للمسلحين تراجعت في معارقلهم الجنوبية، وهو تأكيد وصفته «طالبان» في بيان منفصل الأسبوع الماضي بأنه «مثير»

عمّان

ملك الأردن يؤكد ضرورة التعامل بجديّة مع مفاوضات السلام



أكد العاهل الأردني، الملك عبدالله الثاني، خلال استقباله وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، أول من أمس في عمان، ضرورة التعامل «بجديّة» مع مفاوضات السلام المباشرة بين

الإسرائيليين والفلسطينيين التي ستنتقل برعاية أمريكية في واشنطن الخميس المقبل. ونقل بيان صادر عن الديوان الملكي الأردني عن الملك عبدالله الثاني دعوته خلال لقاء باراك إلى «ضرورة التعامل مع هذه المفاوضات بالمجدية اللازمة لضمان معالجتها في أسرع وقت ممكن جميع قضايا الوضع النهائي». كما شدّد على ضرورة «الوصول إلى حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، القابلة للحياة على التراب الوطني الفلسطيني، التي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل وفق قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المعتمدة». وأضاف العاهل الأردني أن «السلام الشامل الذي يبدأ بحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس حل الدولتين هو الضمانة الحقيقية لأمن جميع دول المنطقة وشعبها واستقرارها». وأشار إلى أن «تحقيق السلام في الشرق الأوسط مصلحة استراتيجية إقليمية ودولية، ما يستوجب تكاتف جهود جميع الأطراف لإنجاح المفاوضات، وضمان تحقيق تقدم ملموس وسريع فيها». ومن جانب آخر حذّر العاهل الأردني في مقابلة مع «القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي» من «تفجّر العنف» في حال عدم التوصل إلى حلّ للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وقال الملك «لا أعتقد أن علينا أن نضع هدف السنة الواحدة كمهلة زمنية، أعتقد أن الذي صدر عن الولايات المتحدة هو خلال عام». وتساءل «لماذا الانتظار سنة؟ كلما انتظرنا فترة أطول لتحقيق الحل زادت فرص تفجّر العنف». وتابع الملك «لقد رأينا ذلك يحدث في مرات عديدة من قبل، فكلما التقى أنصار السلام من أجل دفع العملية إلى الأمام، كان هناك العديد، ومن بين جميع الأطراف، من يريدون تدمير هذا التوجه».



انقذات رسمية لأداء منظمات الإغاثة الغربية

شنت الحكومة الباكستانية هجوماً عنيفاً على المنظمات الغربية غير الحكومية في هجوم هو الأول من نوعه. فقد اعتبر رئيس الحكومة، يوسف جيلاني، في حديث له، أول من أمس، أن المنظمات غير الحكومية الغربية تستولي على ٨٠٪ من المساعدات الدولية، بينما لم تحصل باكستان إلا على ٢٠٪ منها فقط. واتهمها بأنها تستولي على نصف المساعدات وتحولها إليها في صورة شؤون إدارية ومكتبية وغيرها. واعتبر جيلاني أن ٨٠٪ من المساعدات الدولية التي تتلقاها المنظمات الأجنبية من مجموع المساعدات التي أرسلت إلى المتضررين في باكستان يتم تحويل نصفها إلى شراء السيارات الفخمة، واستئجار المكاتب وتدفع منها رواتب وغيرها، من دون أن يكون عليها محاسب يحاسبها على طريقة استخدامها واستعمالها وتوزيعها. وبعد أن تعرضت الحكومة لانقذات بسبب هذه التصريحات راحت تؤكد أنها لم تكن تعني بها المنظمات غير الحكومية الباكستانية، وإنما الغربية والأجنبية فقط التي تستولي على المساعدات الآتية من خارج باكستان. وتقول باكستان إنه من بين المساعدات المالية التي وصلت إلى باكستان، وقيمتها ٨٠ مليون دولار، والمساعدات العينية، وقيمتها ٦٠ مليون دولار، قد راح نصفها بين مالية وعينية إلى المنظمات الأجنبية التي توجد في باكستان دون أن يعرف كيف تصرفها وتنفقها وتوزعها، حيث إنه ممنوع على الحكومة التدخل في شؤونها المالية ومحاسبتها. وترى الحكومة أنه قد حان الوقت لإعادة تنظيم عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية، ومعرفة طريقة إنفاقها للمساعدات، وضرورة التنسيق في ذلك مع الحكومة، وأن يكون لها نوع من الرقابة عليها حتى لا يمكن صرفها في أماكن غير مسؤولة. ويرى المراقبون أن الحكومة الباكستانية شعرت بالفعل أن هناك اهتزازاً لسمعتها في العالم اليوم، وأن العالم ينظر إليها نظرة شك، وهو الأمر الذي جعله يقدم الأموال إلى يد مؤسسات غربية غير حكومية وبيتعد عن كل ما هو رسمي وحكومي.

كياني نجح في إنقاذ صورة المؤسسة العسكرية في الداخل قائد الجيش الباكستاني يزور السعودية

وصل قائد الجيش الباكستاني، الجنرال إشفاق كياني، إلى السعودية في زيارة رسمية، حيث أجرى لقاءات مع القيادة السعودية بقيادة العاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، دارت حول آخر مستجدات كارثة الفيضانات والأوضاع الأمنية في المنطقة، والمساعدات التي قدمتها السعودية إلى باكستان. وكان في استقبال الجنرال كياني رئيس الاستخبارات السعودي، الأمير مقرن بن عبدالعزيز. ويبدو أن الجيش أراد بهذه الزيارة تأكيد أهمية السعودية للباكستانيين، ويقاءها الدولة الاستراتيجية لمصالح الباكستانيين، حيث لا يمكن على الإطلاق التفريط في صداقتها والعلاقات بينهما. ويبدو من خلال هذه الزيارة أن الجيش يريد إصلاح ما أفسده المدنيون في حكومة زرداري، حيث بات واضحاً أنهم لا يرغبون في تقوية علاقة البلدين من خلال القطيعة التي يقودها زرداري ورئيس حكومته، وامتناعهما عن زيارة السعودية برغم المساعدات التي تقدمها إلى باكستان لمواجهة الفيضانات والمتاعب الاقتصادية. من ناحية أخرى يكاد يجمع المحللون في باكستان على أن ما تعهد به قائد الجيش الباكستاني، الجنرال إشفاق كياني، في إعادة صورة الجيش الناصعة إليه وإخراجه من الانشغال بالعمل السياسي، غداة تعيينه في منصبه في نهاية عام ٢٠٠٧، قد تمكّن بالفعل من تحقيقه. ويقول المراقبون إن الجنرال إشفاق كياني كان بعد أن تم تعيينه في منصبه رئيساً لهيئة أركان الجيش في باكستان قد تعهد بأن يبعد الصورة التي خلفها الرئيس السابق، برويز مشرف، للجيش، حيث باتت متدهورة جداً بين الباكستانيين، خاصة بعد أن راح يستخدم الجيش في عمليات أمنية كانت من مهمات رجال الأمن أو الشرطة الخاصة. يقول عدد من وسائل الإعلام المحلية إنه بعد أن وصلت سمعة الجيش وهيبته إلى الحضيض في نهاية عام ٢٠٠٧ عادت مع مطلع عام ٢٠١٠ وبعد هذه الكوارث لتحتل مكانة طبيعية للجيش طالما تمتع بها في الماضي، وباتت سمعته حديث الجميع.



كوريا الجنوبية تعلن قريباً عقوبات جديدة ضد إيران

تعلن كوريا الجنوبية قريباً تفاصيل خطة عقوباتها على إيران التزاماً لمقررات الأمم المتحدة، وفقاً لتصريحات مسؤول حكومي بعد عودته من زيارة لواشنطن ناقش فيها تفاصيل أمر العقوبات مع الجانب الأمريكي. وقال نائب وزير الخارجية، تشون يونج ووه، للصحفيين: «سيتم تنفيذ عقوباتنا المستقلة على إيران طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٢٩، حيث ستفرض حكومتنا عقوبات على إيران في أقرب وقت ممكن بمجرد الانتهاء من إعدادها». وكان تشون قد رجع من واشنطن بعد زيارة استغرقت خمسة أيام، التقى خلالها روبرت إنهورن، المسؤول في «الخارجية» الأمريكية عن الإشراف على العقوبات على كوريا الشمالية وإيران، كما التقى عدداً آخر من كبار مسؤولي الحكومة الأمريكية من أجل تنسيق الجهود. كما رأس تشون وفداً حكومياً مشتركاً ضم مسؤولين من وزارتي الخارجية والمالية ومفوضية الخدمات المالية. وقال تشون إن فريقه أوضح للجانب الأمريكي النظام القانوني لكوريا الجنوبية وقواعد العقوبات التي يتم فرضها على الدول والإجراءات الفنية. وقال إن الولايات المتحدة فهمت توجهات الحكومة الكورية الجنوبية، ولم ترفض أياً منها. وكانت كوريا الجنوبية تواجه ضغوطاً أمريكية للانضمام إلى الجهود الدولية لفرض إجراءات جزائية على إيران لشكوك في قيامها بتنشغيل برنامج نووي سري. ومن ضمن الخطوات التي تدرسها سيئول تعليق عمل فرع بنك «مليت» الإيراني في سيئول، المتهم بضلوعه في تحويل ملايين الدولارات لمصلحة البرنامج النووي الإيراني والصواريخ الحربية الباليستية. وقال تشون: «كيفية التعامل مع ذلك ستتم عبر التشاورات مع الوزارات ذات الصلة». كما ينتظر أن ترسل كوريا الجنوبية وفداً إلى طهران لتقديم موزج للإجراءات المخطط اتخاذها بحسب مصادر دبلوماسية. إلى ذلك أعلن كيم تاي-هو، المرشح لرئاسة وزراء كوريا الجنوبية، استقالته أول من أمس، وسط تصاعد الجدل حول «مؤهلاته الأخلاقية». وأتت استقالة كيم بعد ٢١ يوماً من ترشيحه ليصبح رئيساً جديداً للوزراء.

بوتين يدشن القطاع الروسي من أنبوب نفط للصين



دشن رئيس الوزراء الروسي، فلاديمير بوتين، أول من أمس، القسم الروسي من أنبوب نفط سيبيريا-المحيط الهادئ، الذي سيبدأ العمل بالنفط بحلول نهاية العام الجاري،

ويهدف إلى تنوع الصادرات الروسية عبر الالتفاف على أوروبا. وأعلن بوتين بعد أن فتح صنوبر الضخ في مدينة سكوفوردينو (منطقة أمور في أقصى الشرق الروسي) بحسب مشاهد نقلها التلفزيون «لقد تم إنجاز القسم الروسي من المشروع». وقال بوتين في حفل حضره رئيس الإدارة الوطنية للطاقة في الصين، زهانج جويباو «إننا على ثقة تامة بأن النفط الروسي سينطلق هذا العام إلى الصين». ويفترض بالجانب الصيني أن يمد ٩٣٠ كلم من الأنابيب على أراضيها للتحاق بالقسم الروسي من الأنبوب، كما أوضح بوتين. وأنبوب النفط هذا سينقل النفط من سيبيريا إلى المصافي في مدينة دابكينج الصينية (شمال شرق). وأوضح رئيس الوزراء الروسي «أن الشحنات الرئيسية تنقل حتى الآن إلى شركائنا الأوروبيين. إنها تبلغ الآن نحو ١٢٠-١٣٠ مليون طن من النفط الروسي». وأضاف «بعد انطلاق هذا القسم من الأنبوب بين سيبيريا والمحيط الهادئ سنسلم ٣٠ مليون طن لمنطقة آسيا-المحيط الهادئ، وبعد توسيعه ٥٠ مليون طن». والعام الماضي أنجزت الشركة العامة لنقل النفط الخام الروسي «ترانسنت» بناء القسم الأول من الأنبوب بطول ٢٦٩٤ كلم بقدرة سنوية تبلغ ٣٠ مليون طن من النفط، ويربط تايشيت (سيبيريا الشرقية) بسكوفوردينو. وكلف هذا القسم ٣٧٨ مليار روبل (٧,٨ مليار يورو)، بينها ٦٠ مليار روبل (نحو ٤,١ مليار يورو) مخصصة لبناء مرفأ نفطي في خليج كوزمينو قرب ناخودكا في أقصى الشرق الروسي على الساحل الروسي من بحر اليابان. وكانت «ترانسنت» والمجموعة النفطية الصينية «سي إن بي سي» وقعتا من جهة أخرى في أكتوبر ٢٠٠٨ اتفاقاً لبناء قسم آخر من الأنبوب باتجاه الصين، أكبر مستهلك للطاقة.



روما

التجارة تتصدر أجندة زيارة القذافي لإيطاليا



زيارة القذافي لإيطاليا هي الرابعة له منذ اتفاق عام ٢٠٠٨، الذي وافق بموجبه برلسكوني على دفع خمسة مليارات دولار

تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بليبيا خلال الحكم الاستعماري الإيطالي لليبيا في مطلع القرن العشرين. وتطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بقوة، وأصبحت إيطاليا الآن أكبر شريك تجاري لليبيا، حيث تشتري الكثير من احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي من ليبيا. وقد انتقدت سياسة من «حزب رابطة الشمال الإيطالي» -حليف برلسكوني في الائتلاف الحاكم، الذي غالباً ما يعارض علناً هجرة الأجانب- الاستثمارات الليبية، وطالبوا مؤسسة «كونسوب» التي تراقب أداء البورصة في إيطاليا بإجراء تحقيق. وهاجمت سياسة معارضون أيضاً برلسكوني لعلاقته الوثيقة بالقذافي، وضرره عرض الحائط بحقوق الإنسان خلال اتفاق وافقت ليبيا بموجبه على إعادة المهاجرين بصورة غير مشروعة الذين يحاولون الإبحار إلى إيطاليا انطلاقاً من موانئها. تأتي زيارة الزعيم الليبي، معمر القذافي، لروما بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لاتفاق الصداقة الإيطالي-الليبي الموقع عام ٢٠٠٨. حيث قام القذافي بزيارته الأولى لإيطاليا في يونيو الماضي، معلناً بداية عهد جديد من العلاقات في أعقاب معاهدة الصداقة. وعلى الرغم من الماضي الاستعماري، فإن ليبيا وإيطاليا تتمتعان بعلاقات جيدة منذ فترة طويلة، فالشركات الإيطالية الكبرى، مثل شركة النفط العملاقة «إيني»، تستثمر بكثافة في البلد الغني بالنفط والغاز. وفي الوقت نفسه، يمتلك «البنك المركزي الليبي» حصة ٤٪ في بنك «يوني كريدت»، أكبر بنك إيطالي، الذي فاز في وقت سابق من هذا الشهر بأول رخصة دولية للعمل في ليبيا. وقد استعمرت إيطاليا ليبيا بين عامي ١٩١١ و١٩٤٣، وكانت علاقاتها صعبة مع القذافي.

طوكيو

الحكومة اليابانية تواجه واقعاً صعباً

بعد عام على وصولها بقوة إلى الحكم، فقدت الحكومة اليابانية من اليسار الوسط شعبيتها، وتواجه الآن انقسامات داخلية تعوق عملها في التصدي للأزمة الاقتصادية. ففي خلال ١٢ شهراً منذ فوزها الكاسح في الانتخابات التشريعية في ٣٠ أغسطس الماضي، الذي وضع حداً لحكم نصف قرن للمحافظين، قام «الحزب الديمقراطي الياباني» بتغيير رئيس الوزراء مرتين، وقد يعين ثالثاً في الأسابيع المقبلة. وهذا الحزب الذي وعد ناخبيه بانتهاج سياسة مختلفة لم ينجح في فرض قطيعة مع ممارسات رؤساء الحكومات من «الحزب الليبرالي الديمقراطي» (محافظ)، بحيث إن الفصائح السياسية المالية ظلت هي نفسها، وكذلك الصراع نفسه بين الفصائل على الحكم على حساب مصلحة البلاد. وكتبت صحيفة «أساهي شيمبون»، بالرغم من تصنيفها على أنها من اليسار الوسط، مؤخراً «أن الكثير من الناخبين مستأوون»، منددة بـ «الصراعات الداخلية على السلطة».



ويرى رئيس الوزراء، ناوتو كان (٦٣ عاماً)، الذي لم يمر على تعيينه سوى ثلاثة أشهر موقعه مهدداً من قبل تكتيكي من حزبه

خاصة، وهو إيшиرو أوزاوا (٦٨ عاماً) الذي تلطخ سمعته فضائح تمويل سري. وفي ١٤ سبتمبر المقبل سيجري انتخاب رئيس «الحزب الديمقراطي الياباني»، الذي يمكنه كحزب غالبية أن ينتخب بعد ذلك في البرلمان مرشحه لمنصب رئيس الوزراء. وبأتي هذا الصراع الداخلي في وقت يجب ألا تسمح فيه اليابان بتضييع الوقت في خلافات عقيمة، فالنمو الاقتصادي تباطأ في الفصل الثاني من العام بوتيرة سنوية تقدر بـ (٤٪)، ما يسمح للصين بانتزاع مكانة القوة الاقتصادية الثانية في العالم من اليابان. فمع استهلاك داخلي ضعيف، ومع التضخم وشيخوخة متزايدة للسكان ودين عام ضخ، بات على اليابان أن تواجه ارتفاعاً هائلاً لقيمة عملتها الوطنية، ما يجعل صادراتها أقل قدرة على التنافس.



تل أبيب

يعدّها أساسية للتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين
نتنياهو يشدّد على ثلاثة مبادئ قبل محادثات واشنطن



حدّد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ثلاثة مبادئ يعدّها أساسية للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين قبل ساعات من الموعد المحدد لاستئناف المفاوضات المباشرة بين

الطرفين في العاصمة الأمريكية. وشدد نتنياهو على ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل على أنها «دولة الشعب اليهودي، وعلى أن يضع الاتفاق المنشود حداً نهائياً للنزاع في الشرق الأوسط، وعلى ضرورة التوصل إلى ترتيبات أمنية تكون مرضية لإسرائيل». واللافت للنظر أن نتنياهو، الذي يريد الإمساك بمباشرة بملف المفاوضات مع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، لم يدخل أي وزير في فريقه التفاوضي الذي سيقتصر على عدد من مستشاريه. ومن المقرر أن تستأنف المفاوضات المباشرة بين الطرفين في واشنطن في الثاني من سبتمبر المقبل بإشراف الرئيس الأمريكي، باراك أوباما. وعيّن نتنياهو المحامي إسحق مولخو رئيساً للفريق الإسرائيلي للمفاوض، على ألا تكون له سلطة اتخاذ قرار. وشدد نتنياهو خلال الاجتماع الأسبوعي للحكومة، أول من أمس، على أن إسرائيل لن توافق على أي تسوية بشأن هذه النقاط الثلاث، من دون أن يجعل من موافقة الفلسطينيين عليها شرطاً للعودة إلى المفاوضات المباشرة. وقال نتنياهو «إننا ننوي المضي قدماً بشكل جدي ومسؤول، تمهيداً للتوصل إلى اتفاق سلام يستند إلى ثلاثة مبادئ. قبل كل شيء لا بدّ من الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وأن يتضمن الاتفاق إشارة إلى إنهاء النزاع». ورأى نتنياهو أن اعترافاً من هذا النوع سيبيح استبعاد «طلبات إضافية»، في إشارة ضمنية إلى مطالبة الفلسطينيين بـ «حق العودة» للاجئين الفلسطينيين إلى أراضي عام ١٩٤٨. وتابع نتنياهو «لا بدّ من التوصل أيضاً إلى ترتيبات أمنية ملموسة على الأرض تضمن ألا يحدث في الضفة الغربية ما حدث في لبنان وغزة بعد الانسحاب الإسرائيلي».

أوباما يبدّن المفاوضات المباشرة مساء غد

ذكرت الصحف الإسرائيلية أن الإدارة الأمريكية تستثمر جهداً كبيراً في محاولة لمنع انفجار المحادثات الفلسطينية-الإسرائيلية فور بدئها وتحقيق أجواء أكثر إيجابية. في يومي الأربعاء والخميس من الأسبوع الماضي زار إسرائيل ديفيد هيل، نائب جورج ميتشل، ودان شبيرو، مدير دائرة الشرق الأوسط في البيت الأبيض. والتقى الرجلان مولكو وعريقات للبحث في ترتيبات المفاوضات. وكان هدف الزيارة تعطيل الشحنة الخطرة لنهاية التجميد. وذكرت صحيفة «هآرتس» أن النشاط السياسي يبدأ في واشنطن عصر غد الأربعاء، في جولة لقاءات ثنائية يعقدها أوباما مع الزعماء الأربعة الذين سيأتون إلى القمة. نتنياهو سيكون الأول الذي سيصل إلى البيت الأبيض، وبعده سيأتي رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس (أبومازن)، وملك الأردن عبدالله الثاني، والرئيس المصري، حسني مبارك. وسيشارك الزعماء في وليمة عشاء مشتركة في البيت الأبيض فقط في نحو الساعة الثامنة مساءً بتوقيت واشنطن، بعد غروب الشمس. والسبب في ذلك هو الحاجة إلى انتظار صوم يوم رمضان، ويكون هذا هو الإفطار للزعماء العرب. اللقاءات بين أوباما والزعماء ووليمة العشاء ستكون مغلقة أمام الصحافة، من دون تصريحات أو خطابات. في صباح الخميس يعقد في وزارة الخارجية في واشنطن احتفال تدين المفاوضات المباشرة، الذي ستيديره وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، والمبعوث الخاص، جورج ميتشل، ويشارك فيه الوفد الإسرائيلي والفلسطيني. وسيتضمن الاحتفال ثلاثة خطابات قصيرة لكلينتون وأبومازن ونتنياهو. بعد ذلك تبدأ عملياً المفاوضات المباشرة وتعدّ جولة محادثات أولى تستغرق ساعات عدة. الوفدان والوسطاء الأمريكيون سيجلسون في غرفة المباحثات ذاتها في محاولة لإجمال صيغة المفاوضات، وترتيب الموضوعات التي ستبحث وموعد جولة المحادثات الثانية. لكل واحد من الوفود ستخصص غرفة محادثات منفصلة خاصة به للتشاور المغلق وبعدها العودة إلى غرفة المحادثات المركزية. في ختام المحادثات، سينشر المبعوث ميتشل بياناً حول الاتفاقات التي تحققت وتواصل المحادثات.



العراق يقول إنه قد يلتزم حصص «أوبك» خلال عامين إلى ثلاثة أعوام

أعلن وزير النفط العراقي، حسين الشهرستاني، أن بلاده ستبحث التزام حصص «أوبك» بمجرد زيادة إنتاجها من خام النفط إلى أربعة ملايين برميل يومياً على الأقل خلال عامين أو ثلاثة أعوام مقبلة. وقال حسين الشهرستاني إن الجانب العراقي ليس في عجلة من أمره لمناقشة الحصص مع الدول الأعضاء في «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك)، بينما لا يزال مستوى الإنتاج حالياً ثابتاً عند ٢,٥ مليون برميل يومياً. وأوضح الشهرستاني في مقابلة مع «أسوشيتد برس» يوم الأحد الماضي، أنه بمجرد أن يصل الإنتاج اليومي إلى أربعة ملايين برميل، فسيكون العراق على استعداد للبحث في تحديد حصة للإنتاج.



أوباما: الاقتصاد الأمريكي لا ينمو بالسرعة الكافية

قال الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، إن الاقتصاد الأمريكي ينمو، ولكن ليس بسرعة كبيرة بما يكفي، وإنه ليس هناك «حل سحري لعلاج مشكلاته». وأضاف أوباما في مقابلة مع شبكة «إن بي سي» التلفزيونية إن مجموعة البيانات الاقتصادية المحببة التي نشرت خلال الأسابيع القليلة الماضية هي أمر توقّعت إدارته. وأثارت تقارير قاتمة بشأن إجمالي الناتج المحلي والإسكان مخاوف من إمكان انزلاق الاقتصاد الهش مرة أخرى في الركود، أو مواجهة فترة طويلة من النمو أبطأ من أن تحقق قدراً كبيراً من التحسن في معدل البطالة الذي يبلغ ٩,٥٪. وقال أوباما في المقابلة إن «الاقتصاد ما زال ينمو، ولكنه لا ينمو بالسرعة المطلوبة». ويواجه أوباما مشكلة في محاولة طمأنة الأمريكيين بشأن الاقتصاد من دون أن يبدو أنه ليس على دراية بالإحباطات التي تتزايد بشأن النمو البطيء وندرة الوظائف. والاقتصاد هو القضية الأولى في انتخابات «الكونجرس» التي تجرى في الثاني من نوفمبر المقبل، حيث يستعد الديمقراطيون بزعامة أوباما لاحتمال مواجهة خسائر كبيرة أمام الجمهوريين.



الخبراء يتوقّعون تمديد «البنك المركزي الأوروبي» سياسته النقدية الحالية

تنتظر الأسواق المالية اجتماع «البنك المركزي الأوروبي»، الذي يتوقع الخبراء أن يقرر الخميس المقبل تمديد سياسته النقدية الحالية الاستثنائية، لأن مخاطر تباطؤ الاقتصاد بدأت ترتمس. ففي ختام اجتماع لمجلس حكامه يتوقع أن يترك «البنك المركزي الأوروبي» معدل فائدته الرئيسية عند المستوى المنخفض تاريخياً، أي ١٪، الذي يستقر عليه منذ مايو ٢٠٠٩. لكن يُنتظر مزيد من الحركة لجهة توقعاته الجديدة للنمو في منطقة اليورو التي يجري تحديثها كل فصل. وبعد لهجة أكثر تفاؤلاً من جانب رئيسه، جان كلود تريشيه، في أثناء الاجتماع الشهري السابق في مطلع أغسطس الجاري، يتوقع خبراء الاقتصاد ارتفاعاً للنمو المتوقع من «البنك المركزي الأوروبي» لعام ٢٠١٠، لكن توقعاتهم لعام ٢٠١١ تختلف. وقد عوّّل «البنك المركزي الأوروبي» في يونيو الماضي على نمو بنسبة ١٪ في عام ٢٠١٠ و ٢,١٪ للعام التالي. وتوقعت جنيفر ماكيون، من مركز الأبحاث «كابيتال إيكونوميكس»، أن يرفع «البنك المركزي الأوروبي» توقعاته للنمو خلال عام ٢٠١٠ بعد مراجعتها ليأخذ في الحسبان بشكل خاص متانة الاقتصاد الألماني»، لكن «تباطؤ الطلب العالمي يعدّ إشارة مقلقة جداً إلى المستقبل».

الكويت تسجل فائضاً يبلغ (٤,٢٢) مليار دولار خلال السنة المالية الماضية

سجّلت الكويت للسنة الحادية عشرة على التوالي فائضاً مالياً بلغ ٤,٢٢ مليار دولار خلال السنة المالية الماضية التي انتهت في ٣١ مارس الماضي، بحسب تقرير استند إلى أرقام وزارة المالية ونشر أول من أمس. وهو ثالث أكبر فائض في تاريخ الكويت، التي سجلت فوائض تراكمية بلغت ١٤٥ مليار دولار على مدى السنوات الـ (١١) الماضية. وبلغت عائدات الكويت، العضو في «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك)، ٦١,٥ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، مسجلة ارتفاعاً بنسبة ١١٩٪، مقارنة بتوقعات الموازنة التي نصت على عائدات بحدود ٢٨,١ مليار دولار، وذلك بحسب الأرقام التي نشرتها «مؤسسة الشال» في تقريرها. إلا أن العائدات ما زالت أدنى من المستوى القياسي الذي سجلته الكويت في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عندما وصلت حصيلة العائدات إلى ٧٢,٣ مليار دولار. أما الإنفاق الفعلي، فقد بلغ بعد التدقيق ٣٩,١ مليار دولار. وبلغ فائض الميزانية الكويتية مستوى قياسياً في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ عندما بلغ ٣٢,٣ مليار دولار، و٢٤ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وبلغت العائدات النفطية وحدها السنة المالية الماضية ٥٧,٦ مليار دولار مقابل ٦٨,١ مليار دولار في السنة السابقة، بينما نصت الموازنة على عائدات نفطية بـ (٢٤,١) مليار دولار، وذلك نظراً إلى احتساب سعر برميل النفط عند مستوى ٣٥ دولاراً للبرميل، بينما كان متوسط الأسعار في حدود ٧٠ دولاراً خلال السنة. وما زال النفط يشكل ٩٤٪ من العائدات.





المفاوضات المباشرة الفلسطينية-الإسرائيلية في واشنطن

ينتظر واشنطن عام حافل تأمل أن تبرم خلاله اتفاق سلام إسرائيلياً-فلسطينياً، حيث يواجه الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، انتخابات التجديد النصفى للكونجرس في الثاني من نوفمبر المقبل وربما يسعى إلى إعادة انتخابه لولاية ثانية في عام ٢٠١٢، بينما يلعب الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في الوقت الضائع لأن ولايته انتهت بالفعل، فيما يمكن أن ينهار ائتلاف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، القائم على توازن دقيق، في أي وقت.

ويبدأ العد التنازلي بعد غد الخميس حين يجتمع نتنياهو وعباس في واشنطن في أول محادثات سلام مباشرة منذ عام ٢٠٠٨. وعند إعلانها نبأ المفاوضات قالت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، إنها تعتقد أن القضايا الرئيسية، التي تشمل الحدود والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ومصير اللاجئين الفلسطينيين، يمكن تسويتها خلال عام.

* الاختبار الأول للمفاوضات



يأتي أول اختبار للمفاوضات الجديدة في وقت باكر في ٢٦ سبتمبر المقبل، حين ينتهي العمل بالوقف المؤقت والمحدود لأنشطة الاستيطان في الضفة الغربية. ومنتظر الجميع هذا التاريخ حين ينتهي العمل بقرار تجسيد بناء المستوطنات على مدار عشرة أشهر، الذي استثنى نحو ثلاثة آلاف وحدة سكنية يجري تشييدها بالفعل في الضفة الغربية، كما استبعد القدس الشرقية.

وهدد عباس بالانسحاب من المحادثات إذا استؤنف النشاط الاستيطاني بينما يعتمد ائتلاف نتنياهو على دعم أحزاب صغيرة موالية للمستوطنين تحرس على التوسع في البناء. وقال دانييل ليفي من «مؤسسة أمريكا الجديدة»، وهي معهد بحثي، إن النتيجة الأكثر احتمالاً نوع من التحايل بين مدّ التجسيد الحالي لتتقلص عمليات البناء في الضفة الغربية

إلى صفر بينما يستكمل بناء ثلاثة آلاف وحدة بشكل تدريجي أو إلغاء قرار التجسيد كلياً، ما يؤدي إلى تخلي عباس عن المحادثات. وألح ليفي وغيره من المحللين إلى نتيجة أخرى وهي تعديل قرار التجسيد الحالي بما يسمح ببعض عمليات البناء الإضافية في الضفة الغربية لأرضاء الشركاء اليمينيين في ائتلاف نتنياهو.

وسيكون من الصعب على عباس قبول مثل هذا الحل الوسط، نظراً إلى أنه صاحب الموقف الأضعف سياسياً. ففي العام الماضي قرّرت «منظمة التحرير الفلسطينية» مدّ ولاية عباس التي انتهت رسمياً في ٢٥ يناير لأجل غير مسمى نتيجة الانقسام بين حركة «فتح» التي يتزعمها وحركة «حماس»، ما يحول دون إجراء انتخابات.

ويبرز الانقسام بين «فتح» و«حماس» ضعف عباس ومدى صعوبة التوصل إلى اتفاق سلام في ظل الانقسام العميق داخل المجتمع الفلسطيني وسعي رئيس الوزراء الإسرائيلي الدائم لحماية جناحه اليميني.

* فرص نجاح المفاوضات

من غير الواضح إذا ما كانت محادثات الخميس المقبل ستتمخض عن شيء أو إذا ما كان الاجتماع رسالة في حد ذاته. على الأقل سيرغب البيت الأبيض في تحديد موعد للمحادثات المباشرة المقبلة -ربما تعقد في المنطقة- قبل إثارة قضية المستوطنات بعد أيام من تجمع قادة العالم في نيويورك لحضور الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر المقبل.

وقاد تحديد الولايات المتحدة الإطار الزمني بعام واحد إلى حديث عن اختياره بذكاء كي تظل القضية مطروحة بعد انتخابات الثاني من نوفمبر المقبل في الولايات المتحدة، التي يتوقع أن يفقد خلالها حزب أوباما الديمقراطي سيطرته على مجلس النواب وأن يبنى بخسائر كبيرة في مجلس الشيوخ، ما يتيح التوصل إلى نتيجة طيبة قبل أن يواجه أوباما حملة إعادة انتخابه في عام ٢٠١٢.

وقال دانييل كيرتزر، السفير الأمريكي الأسبق في إسرائيل ومصر ويعمل حالياً في «جامعة برينستون»، إن استثمار الولايات المتحدة





وقتاً ومجهوداً في استئناف المحادثات يلوح «إلى أن الأمر ليس محسوباً سياسياً بل خضع لحسابات استراتيجية أكبر». وقال الدبلوماسي المتقاعد «يبدو أن أوباما صاحب قرار تحديد الإطار الزمني بعام واحد، ما يشير إلى استعداده لأن تتداخل مع الحملة الانتخابية».

* نتنياهو.. جاد في تحقيق السلام أم يناور سياسياً؟

يقول مارتن إنديك، نائب رئيس السياسة الخارجية في معهد «بروكينجز»، أحد كبار معاوني الرئيس الأسبق، بيل كلينتون، في ما يخص سياسة الشرق الأوسط، إن الوقت ينفد حقاً بالنسبة إلى نتنياهو. ونصب نتنياهو رئيساً للوزراء في مارس ٢٠٠٩ ولن يخوض انتخابات حتى عام ٢٠١٣. ولكن في ظل ما يطلق عليه إنديك «القانون الحديدي للسياسة الإسرائيلية»، فإن الائتلافات تحاصرهما المشكلات قبل عام من الانتخابات، ما يحدّ من الوقت المتاح أمام نتنياهو للسعي إلى إبرام اتفاق سلام وإمكانية التوصل إليه.

وقال إنديك «أعتقد أن هذا أحد الأسباب التي تشعر نتنياهو بضرورة أن يبرم اتفاقاً في العام الثاني -أو نحو ذلك- من ولايته إذا كان له أن يفعل». وذكر إنديك أن السبب الثاني لتعجل الاتفاق هو القضية النووية الإيرانية. وتخشى إسرائيل والولايات المتحدة أن تكون إيران تسعى إلى إنتاج أسلحة نووية تحت ستار برنامج نووي مدني. وتقول إيران إن برنامجها النووي يهدف إلى توليد الكهرباء فقط. وتابع «الاحتمال الأكبر أن يكون الإيرانيون على أعتاب إنتاج أسلحة نووية خلال عام ويحتاج (نتنياهو) إلى أن يكون رئيس الولايات المتحدة إلى جانبه إذا جاءت تلك اللحظة».

ويقول إنديك إن نتنياهو أكثر قلقاً تجاه التهديد النووي الإيراني من قلقه إزاء تحقيق السلام مع الفلسطينيين. وتابع «وضع إطار زمني لمدة عام يبيّن خلاله حديثه أمر حيوي لضمان اتفاق أوباما مع ما قد ينبغي أن تقوم به إسرائيل أو ما قد ينبغي أن تفعله الولايات المتحدة»، في إشارة إلى هجمات محتملة على إيران. والأهم هنا التوقيت التاريخي، إذ قالت وزيرة الخارجية الأمريكية إن الوقت لن يكون لمصلحة أي جانب.

وقالت كلينتون، في مارس الماضي: «أرى أن ثمة اعتقاداً بين كثيرين بإمكانية استمرار الوضع الحالي، ولكن عوامل السكان والأيدولوجيا والتكنولوجيا تجعل ذلك أمراً مستحيلاً». وأضافت «لا يمكن أن يدوم الوضع الحالي بالنسبة إلى الجميع».

مفاوضات السلام.. سيناريو قديم ومتغيرات جديدة

الضغط الشخصي الذي يمارسه الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، لاستئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين يعيد الأذهان بقوة إلى الماضي، فسلفه جورج بوش فعل الشيء نفسه تقريباً في «أنابوليس» بمارييلاند عام ٢٠٠٧، لكن آماله الباكورة انهارت بقوة، والهدف من لقاء الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، هو نفسه هدف الجولة الأخيرة من المحادثات التي توسّطت فيها الولايات المتحدة في أنابوليس.. اتفاق لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل. لكن في حين تبدو العملية متشابهة توجد عوامل عدة رئيسية جديدة، ابتداءً من أوباما نفسه. وسيتابع المحللون السياسيون عن كثب ليروا إذا ما كانت هذه التغيرات ستكون كافية لتجنّب تكرار فشل الولايات المتحدة في صنع السلام.

* ماذا تغير بالنسبة إلى الولايات المتحدة؟

الاختلاف الأكبر يتمثل في أوباما الذي قال في مستهل رئاسته إن سلام الشرق الأوسط يمثل أولوية رئيسية في سياسته الخارجية، ورغم أن الرئيسين، الجمهوري جورج بوش، والديمقراطي بيل كلينتون، قاما أيضاً بمحاولتين لجمع الإسرائيليين والفلسطينيين على مائدة التفاوض، فقد جاءت هاتان المحاولتان قبيل انتهاء فترة الرئاسة الثانية لكل منهما، أي في توقيت يجنبهما الخطر في حالة حدوث رد فعل سياسي عنيف في الداخل.

أما أوباما فيجازف كثيراً بتبني القضية قبيل التجديد النصفى للكونغرس في نوفمبر المقبل وحملته المحتملة لخوض انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٢ في مواجهة معارضة جمهورية نشطة داعمة، بقوة، إسرائيل.

وقالت ميشيل دون، خبيرة شؤون الشرق الأوسط بمؤسسة «كارنيجي للسلام الدولي»: «من الخطر على أوباما أن ينظر إليه على أنه يمارس ضغوطاً على إسرائيل لذا سيكون حريصين. أعتقد قطعاً أن الجمهوريين سيحاولون إثارة هذا النقاش خلال العام المقبلين». ويعتزم أوباما أن يلتقي نتنياهو وعباس كلاً على حدة في البيت الأبيض يوم الأربعاء المقبل، ويتوقع محللون دبلوماسيون أن يواصل الضغط عليهما للبقاء على الطاولة أملاً في العثور على نصر استعصى على كثير من الرؤساء قبله.





* ماذا تغير بالنسبة إلى الفلسطينيين؟

مثّل عباس الفلسطينيين في «مؤتمر أنابوليس» عام ٢٠٠٧، وهو وجه مألوف في مفاوضات السلام. لكنه يصل إلى واشنطن هذه المرة أضعف سياسياً من ذي قبل، وهو ما قد يعقّد العملية. ففي ظل افتقار سلطته الفلسطينية إلى السيولة وسعي حركته «فتح» إلى الاحتفاظ بنفوذها أمام «حماس» التي تحكم غزة منذ عام ٢٠٠٧، فإن عباس في موقف صعب قد يمنعه من تقديم أي تنازلات سريعة لإسرائيل، خاصة بشأن قضية المستوطنات اليهودية القائمة على أراضٍ محتلة في الضفة الغربية. قال دانيال كيرتزر، سفير أمريكي سابق لدى كل من مصر وإسرائيل، محاضر في «جامعة برينستون» حالياً «بات احتمال أن يفكر عباس بطريقة مبتكرة أو جريئة أقل ترجيحاً الآن بكثير وسيكون في البداية حذراً للغاية». لكن مع تسجيل الضفة الغربية الآن نمواً يدرّج حول ٨٪ سنوياً ومع اتخاذ السلطة الفلسطينية المزيد من سمات الدولة الحقيقية ربما يحس عباس أن الوقت قد حان للتوصل إلى اتفاق، خاصة إذا كان ممولون كبار مثل الولايات المتحدة ودول عربية رئيسية كمصر والأردن يقولون إن ثمة حاجة إلى حدوث ذلك. وقال أنتوني كوردسمان، الخبير في «مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية»: «الولايات المتحدة واللجنة الرباعية (وسطاء السلام في الشرق الأوسط) لديهما دور في هذا والدور الذي يلعبانه في ما يتعلّق بالمساعدات والدعم حاسم». وأضاف «هذه ليست مجرد لعبة يلعبها اثنان».

* ماذا تغير بالنسبة إلى إسرائيل؟

في «أنابوليس» كان يمثّل إسرائيل رئيس الوزراء في ذلك الوقت، إيهود أولمرت، وهو وسطي تناقش في مفاوضات تالية مع عباس للتوصل إلى اتفاقات محتملة بشأن عدد من القضايا العالقة. لكن عباس انسحب من المحادثات عام ٢٠٠٨ بعدما شنّ أولمرت هجوماً على غزة واضطر أولمرت نفسه إلى التنحي عن منصبه بسبب مزاعم فساد.

ويأتي تننيهاه إلى المحادثات بصورة رجل قوي يرأس ائتلافاً يمينياً يدعم حق إسرائيل في توسيع المستوطنات اليهودية على أراضي الضفة الغربية التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧. لكن قضية المستوطنات محفوفة بالمخاطر بالنسبة إلى تننيهاه، الذي تراجع علاقته بالولايات المتحدة بشدة هذا العام وسط خلاف على خطط الاستيطان المستقبلية. وتأجلت زيارة لإصلاح العلاقات كان تننيهاه يعتزم القيام بها إلى الولايات المتحدة للقاء أوباما بعدما اقتحمت قوات خاصة إسرائيلية سفينة مساعدات كانت متجهة إلى غزة في مايو الماضي، فقتلت تسعة نشطاء مناصرين للفلسطينيين، ما أثار موجة غضب دولي وجوانب جديدة للتوتر في علاقات إسرائيل مع جيرانها.

وتحدّد موعد جديد للزيارة في يوليو الماضي، لكن بدا واضحاً أن استعداد الحليف الدبلوماسي والمالي الرئيسي لإسرائيل لممارسة ضغوط على الحكومة الإسرائيلية أكبر في ظل حكومة أوباما مما كان عليه في عهد بوش.

* ماذا لم يتغير؟

يقول محللون دبلوماسيون إن من المفترض أن الإطار الذي تم التوصل إليه في عملية «أنابوليس» ربما لا يزال قابلاً للتطبيق. ويشمل هذا الإطار خيارات لمبادلة الأرض والإشراف الدولي على المواقع المقدسة المضطربة في القدس وضمانات من حلف شمال الأطلسي بأمن حدود إسرائيل. كما يشير بعضهم إلى مستويات أقل من العنف وتباطؤ وتيرة النشاط الاستيطاني وزيادة القبول بحل الدولتين كأسباب ممكنة للتفاوض. لكن الواقع الصعب للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، الذي تحركه عقود من الشك لا يزال كما هو، ومن غير الواضح إن كانت ضغوط أوباما ستكفي للتغلب على العقبات السياسية التي تواجه كلاً من تننيهاه وعباس.

فتننيهاه عليه أن يتعامل مع الأحزاب المؤيدة للمستوطنين التي يمكن أن تسقط حكومته، ما يجبره على التحول إلى الوسط أو اليسار، في حين أن الفلسطينيين منقسمون بين حركة «فتح» التي يتزعمها عباس في الضفة الغربية وحركة «حماس» في قطاع غزة. وقال جون أولترمان، مدير برنامج الشرق الأوسط في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» في واشنطن «يصرّ الناس على التحدث عن الدبلوماسية، لكن القضية الفعلية هنا هي السياسات الأساسية».

وأضاف «المسألة ليست.. هل من المتصور أن يتمكن الدبلوماسيون من إيجاد حل؟ لأن من المتصور أن يتمكن الدبلوماسيون من إيجاد حلّ. لكن الحائل هو غياب السياسات التي تسمح للدبلوماسيين بالوصول إلى اتفاق».

* المصدر: وكالات الأنباء

